بيع أذون خزانة بقيمة (١٣,٦) مليار ريال

■،، تم في مقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٦٨٤).

وأوضح بيان صادر عن البنك – حصلت «الثورة» على نسخة منه – أن القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت (١٣,٦٩٢,٤٩٠,٠٠٠) ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١) يوماً، (١٨٢) يوماً، (٣٦٤) يوماً، (٢٢,٩٣٪)، (٢٢,٩٤٪)، (٢٢,٩٢٪) على التوالي.

وأشار البيان إلى أن مظاريف الطلبات غير التنافسية ستفتح غداً السبت.

١٠ ملايين ريال إيرادات ضرائب منطقة رداع في الربع الأول

رداع / ماهر المشخر

■،، حقق مكتب مصلحة الضرائب بمديريات رداع محافظة البيضاء خلال الفترة من يناير وحتى مارس من العام الجاري ٢٠١١م إيرادات بلغت ١٠ ملايين و٩٥ ألفاً و٦٧٥ ريالاً وبزيادة مليون و٤٠ ألفاً و٦٧٠ ريالاً عن الفترة المنصرمة من العام الماضي.

وقال مدير مكتب مصلحة الضرائب فرع رداع محمد محمد الخوبري، في تصريح لـ"الثورة" أن الموارد المحلية المحصلة بلغت ٧٧٧ ألفاً و٥٥٠ ريالاً مشيراً إلى أن تحقيق هذه الإيرادات والنتائج الإيجابية يعود إلى تضافر جهود كافة العاملين في المكتب في رداع بكل مستوياتهم الإدارية في تحصيل الإيرادات الضريبية المستحقة من المكلفين. لافتا إلى فاعلية الربط المدروس في تعزيز انسياب الموارد المحلية وتجاوب المكلفين بتسليمها.

وأشار الخوبري إلى أن مكتب الضرائب يسعى إلى رفع الإيرادات الضريبية هذا العام.. مشدداً في هذا الصدد على ضرورة تعاون الجهات ذات العلاقة في توسيع الأوعية الضريبية ومعالجة الصعوبات التي تعترض رفع آليات التحصيل الضريبي.

مضيفاً أن أبرز المعوقات التي تعترض سير العمل في المكتب بمنطقة رداع افتقار المكتب إلى بعض الكوادر الفنية المؤهلة لتحسين الأداء لدى مكتب فرع رداع.

داعيا كافة العاملين في عملية التحصيل الضريبي إلى ضرورة رفع وتيرة العمل بما يحقق رفع مستوى الإيرادات الضريبية لهذا العام، وبما يكفل الإسهام الفعال في عملية التنمية الشاملة في كافة مناطق مديريات رداع.

مشيراً إلى المنهجية الجديدة للإدارة الضريبية من تبسيط الإجراءات وشفافيتها التي تهدف إلى تجسيد مبدأ الثقة وتعزيز المصداقية بينها وبين جمهور المكلفين، وكذا تخفيف الأعباء عنهم وتحقيق قدر كبير من العدالة الضريبية بين المكلفين كل حسب مقدرته التكلفية.

وأكد "الخوبري" أن جملة من الإجراءات الفنية والإدارية قد تم اتخاذها بداية العام الجاري ٢٠١١م عملت على رفع مستوى الإيرادات في الجانب الضريبي إلى جانب أن التعاون القائم والتنسيق المستمر مع قيادة المصلحة والسلطة المحلية بمديريات رداع ذلل كثيراً من الصعوبات التي تواجه الأعمال في مكتب رداع.

دراسة تؤكد على أهمية تطبيق نظام التدوير الوظيفي لتطوير الأداء الإداري

كتب/ منصور شايع

■،، شددت دراسة اقتصادية حديثة على أهمية تطبيق نظام التدوير الوظيفي كونه أحد الأساليب الإدارية الحديثة التي يتم تطبيقها في العديد من الدول والمنظمات ، لما له من آثار إيجابية على العاملين والإنتاجية وتحسين مستوى الأداء في المنظمة .

وأوضحت الدراسة التي أعدها الدكتور محمد المقبلي أستاذ الاقتصاد بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية أن استمرار الموظف في منصبه لفترة طويلة ١ بدون نقله إلى وظيفة أخرى قد يؤدي إلى تقادم مهاراته ويقلل من دافعيته للعمل ويصيبه بالملل نتيجة تكراره لتأدية العمل الروتيني اليومي، بل قد يصل الأمر بالموظف إذا ما طالت فترة بقائه في منصبه الوظيفي إلى مرحلة خطيرة – يسميها البعض حالة الاحتراق الوظيفي– يصاب عندها بفقدان الرغبة في العمل وتدني الإنتاجية والتبلد والتكلس وعدم القدرة على العطاء والإبداع، .

بيئة عمل إيجابية

مؤكدة أن العمل بنظام التدوير الوظيفي من شأنه أن يعمل على الحد من وصول الموظف إلى هذه المرحلة الخطيرة (الاحتراق الوظيفي)، كونه يسهم في توفير بيئة عمل إيجابية للموظفين تتسم بالتجديد والتشويق وتشجع الموظفين على التنافس والتميز وإخراج القدرات الكامنة، .

معتبرة أن التدوير الوظيفي أداة تدريبية مناسبة لزيادة قدرات ومهارات الموظفين، كما يعتبره البعض أسلوب ذكي للاستثمار في أهم عنصر إنتاجي هو عنصر الموارد البشرية، حيث يستخدم هذا الأسلوب من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات التي تسعى إلى استثمار الخبرات والإبداع والابتكار، كونه يكشف للمسئولين في المنظمة الفروق الفردية للموظفين بما في ذلك المبدعين والمبتكرين والموهوبين، كما أن العمل بأسلوب التدوير الوظيفي من شأنه أن يعزز من عملية الرقابة ويتيح الفرصة لاكتشاف بعض المخالفات التي قد تحدث من قبل الموظفين.

تعزيز الشفافية

وتطرقت الدراسة إلى القانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٩م المنظم لعملية التدوير الوظيفي في اليمن ، في إطار استكمال المنظومة التشريعية المعززة للشفافية ومكافحة الفساد وتطوير نظام الإدارة العامة ليتواكب مع المستجدات والتطورات في البيئة الإدارية، وخاصة أن العديد من القيادات الإدارية مضى على توليها مناصبها الوظيفية فترة طويلة بعضها يمتد لعشرات السنين بدون أن يتم نقلها لشغل مناصب وظيفية أخرى ، ونتيجة لذلك أصبحت العديد من هذه القيادات تشعر بالملل بسبب تكرار العمل اليومي الروتيني الذي تقوم به ، بل ان بعض هذه القيادات أصبحت في مرحلة التبلد والتكلس ولم تعد قادرة على العطاء والإبداع، وهو ما انعكس سلبا على فعالية وكفاءة مستوى الأداء في كافة المؤسسات والمرافق الحكومية.

مهارات جديدة

وقالت : يعتبر صدور القانون وما تضمنه من مواد بشكله الحالي خطوة متقدمة على طريق الإصلاحات الإدارية ، والمهم هو ان يجد القانون طريقه للتطبيق، ونرى انه في حالة ما إذا تم القانون بشكل سليم ومدروس ، فإن من شأن ذلك أن يسهم في تحقيق العديد من الأهداف أبرزها توفير بيئة عمل مناسبة ومتجددة تستطيع من خلالها القيادات الإدارية والموظفون الإبداع والتميز وإخراج القدرات الكامنة والتعزيز من قدرات ومهارات القيادات الإدارية وإكسابها خبرات ومهارات جديدة ، علاوة على ذلك أن تدوير الوظيفة يسهم في تكوين صف ثاني وثالث من القيادات والموظفين لشغل الوظائف ، وهو ما يعني رفد الجهاز الإداري للدولة بالعديد من الخبرات والكفاءات التي يمكن الاستعانة بها لشغل الوظائف عند الاحتياج، بما في ذلك شغل الوظائف الجديدة التي قد تستحدث في المنظمات نتيجة للتطور والنمو.

كما أنه يسهم في تعزيز مبدأ الشفافية وزيادة إحكام الرقابة المالية والإدارية والتقليل من فرص التلاعب واختلاس المال العام و تفعيل العمل بنظام تقييم الأداء ، وبالتالي ترسيخ تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتصحيح المعتقدات الخاطئة والشائعة لدى البعض ، التي ترى بأن الوظيفة العامة تشريف لا تكليف وان المنصب الوظيفي حق شخص أو ملكية خاصة لا يجوز التنازل عنه.

لافتة إلى أن كل تلك الإيجابيات وغيرها ستنعكس على تطوير مستوى الأداء الإداري في مختلف وحدات الخدمة العامة، وهذا بدوره سيسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى جودة الخدمات العامة التي تقدمها هذه الوحدات، وهو ما يعني في النهاية استغلال الموارد الاقتصادية (المادية والبشرية) المتاحة للدولة بشكل أفضل وتحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة .

مشيرة إلى أن النتائج الإيجابية المتوخاه من تطبيق القانون لن تتحقق، إلا في حالة ما إذا تم تطبيق القانون بطريقة سليمة ومدروسة ما لم فان نتائج التطبيق قد تفرز آثار سلبية، بل قد تزيد الوضع إلى أسوأ مما كان عليه قبل التطبيق .

تطبيق سليم

وطرحت الدراسة بعض المقترحات (الأفكار) التي يمكن ان تسهم في نجاح تجربة التدوير الوظيفي في اليمن ، وخاصة أن أسلوب التدوير الوظيفي تجربة جديدة بالنسبة لبلادنا وسيتم تطبيقها في كافة مرافق وأجهزة الدولة، ومما لاشك فيه أن نجاح هذه التجربة مرهون بسلامة التطبيق وبمدى التعاون والتفاعل الذي ستبديه الوحدات والمؤسسات الحكومية المعنية بالتطبيق، لان أي قصور أو انحرف في هذه الجوانب قد يؤدي إلى إخفاق هذه التجربة –لا سمح الله– ويجب أن نؤخذ في الحسبان انه حتى وان كانت تجربة نظام التدوير الوظيفي في الدول المتقدمة قد لاقت في الغالب نجاحا نسبيا وحققت العديد من النتائج الايجابية ، فليس بالضرورة أن يكتب النجاح لهذه التجربة في الدول النامية بنفس المستوى الذي حققته هذه التجربة في الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك لاختلاف بيئة وظروف التطبيق بين الدول المتقدمة والدول النامية والتي لا يتسع المجال لذكرها هنا ، ومن نظري الشخصية تعتبر تجربة التدوير الوظيفي في الدول النامية سلاح ذو حدين ، فقد تكون نتائجها ايجابية إذا ما طبقت بشكل صحيح ، وبالمقابل قد تكون نتائجها سلبية إذا ما طبقت بشكل خاطئ ، .

وأضافت: ولضمان تحقق الأهداف المنشودة من تطبيق القانون والحصول على مخرجات ايجابية ينبغي على الجهات المناط إليها مهمة وضع الآليات المتعلقة بتنفيذ القانون وعلى رأسها وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ان تضع آليات التنفيذ المناسبة والمدروسة بعمق والمبنية على القرار العلمي السليم بعيداً عن العشوائية والارتجالية ، لضمان تنفيذ سلس للقانون وعدم حدوث أي ارباكات أو اختناقات قد تحدث في الأجهزة والمؤسسات الحكومية أثناء التنفيذ وخاصة في المراحل الأولى.

تهيئة

وأوصت الدراسة بضرورة التهيئة المناسبة للتطبيق، وخاصة إذا ما علمنا ان نظام التدوير الوظيفي قد يواجه بالمقاومة من قبل البعض لسبب أو لآخر ، وبالتالي ولضمان نجاح تطبيق هذا النظام ينبغي على الجهات المعنية بالتطبيق القيام بالتهيئة المناسبة للتطبيق وإقناع المعارضين بأهمية وفوائد التدوير الوظيفي على مستوى الفرد وعلى مستوى المنظمة ، كذلك يجب أن نأخذ في الحسبان أن العمل بنظام التدوير الوظيفي يترتب عليه تغيير لوظائف القيادات الإدارية والموظفين ولاشك أن هذا التغيير يتطلب تهيئة مناسبة من خلال تدريب هذه القيادات والموظفين على قدرات ومهارات جديدة وبما يتناسب مع وظائفهم الجديدة ، إلى جانب وضع الآليات والسياسات المناسبة للتطبيق ، بحيث تتم عملية التدوير للقيادات الإدارية والموظفين، على أساس معايير الكفاءة والنزاهة والتخصص والخبرة ونتائج تقييم الأداء بعيداً عن أي استثناءات أو محسوبيات.

مشددة على وضع ضوابط وإجراءات عقابية رادعة ضد كل من يخالف هذه المعايير، أو يحاول استغلال صدور قانون التدوير الوظيفي وتطبيقه بشكل انتقائي أو تعسفي سواء لاعتبارات شخصية أو حزبية أو غيرها ن كما يفضل أن تتم عملية التدوير في الوظائف المتشابهة – نسبياً– في المهام والمسؤوليات وربط خطة التدوير (الحالية) بالخطط المستقبلية وبالخطط المتعلقة بتحديد الاحتياجات من الموارد البشرية.

مؤكدة على أهمية القيام بعمل تقييم مستمر لنتائج تطبيق نظام التدوير الوظيفي لمعرفة مدى انعكاسات هذه النتائج سواء على الموظفين أو على وحدات الجهاز الإداري للدولة ومعالجة أي سلبيات أو انحرافات قد تنجم والعمل على معالجتها أولا بأول.

توقعات بعائدات تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار سنويا تحققها المنطقة الحرة بعدن

■،، تعد المنطقة الحرة من المناطق الاقتصادية الاستراتيجية التي تعول عليها الحكومة في جذب الاستثمارات وتوفير موارد مالية للاقتصاد القومي حيث توقعت الدراسات أن يبلغ حجم العائدات الاقتصادية المتوقعة من نشاط جيد واستثماري للمنطقة الحرة بعدن ٥٠٠ مليون دولار سنويا عند الانتهاء من مشاريع المرحلة الأولى فقط بالشكل المطلوب، كونها ترتبط بوجود سوق داخلية واعدة النمو ، وسوق خارجية مستهدفة تتجاوز ٢٠٠ مليون نسمة مرتبطة بعدن جغرافيا وتاريخيا واجتماعيا وتجاريا وفرصاً تنشيطية عالية بالإضافة إلى أن زيادة استخدام السفن لميناء عدن سيؤدي إلى انخفاض كبير في تكاليف الشحن وينعكس ذلك على انخفاض الأسعار.

تحظى المنطقة الحرة بدعم الحكومة معززة بمساندة من مختلف الدول ومؤسسات التمويل الدولية والشركات العالمية التجارية والمصنعة لتحويل عدن إلى مركز تجاري إقليمي ودولي وهو ما جعل المنطقة الحرة بعدن تعيش حالة مخاض تبشر بميلاد مشاريع عملاقة، خصوصا بعد فوز شركة موانئ دبي العالمية بمشروع تطوير المنطقة الحرة الذي سوف يحقق قفزة كبيرة للتنمية الاقتصادية في اليمن".

كتب/عبدالله الخولاني

مزايا تنافسية

وتتمتع عدن بميزات تنافسية فريدة، من حيث الإمكانات الطبيعية والموقع الجغرافي الطبيعي المتميز الذي يتوسط الشرق والغرب والميناء المتاخم لخط الملاحة الدولي وقنوات طبيعية سهلة التعميق والميناء محمي طبيعياً، إضافة إلى أن السفن محمية من الرياح والتيارات المائية وموقع المطار المتميز بالقرب من الميناء يجعل مدينة عدن ذات موقع فريد للشحن البحري و الجوي ومحور تخزين وتوزيع متميز لأفريقيا والبحر الأحمر كما أن عدن تاريخيا هي ثاني ميناء في العالم ، وكانت يوماً ما منطقة حرة، وهو ما جعل اليمنيين ينظرون اليها كحلم ، في سعيهم العودة بها إلى دورها التاريخي، حيث تسعى الحكومة في المرحلة المقبلة لإقامة مشاريع تتضمن إنشاء قرية شحن جوي في مطار عدن الدولي على مساحة ٦٠ هكتاراً، ومشروع تطوير المطار، ومشروع منتجع سياحي بطول ١١ كيلومتراً في الساحل وبمساحة إجمالية تصل إلى ١٤٥ هكتاراً وفنادق وشاليهات ومراكز للترفيه.

ومن الميزات التنافسية لميناء عدن أيضا وقوعه على خط الملاحة الرئيسي العالمي ، حيث أن البواخر تأتي من طوكيو إلى شنغهاي ، إلى هونج كونج ، ثم إلى كولومبو في سريلانكا ثم عدن فقناة السويس ثم مالطا وأخيرا أوروبا كلها، وهو ما يعكس أهمية وقوع عدن في خط الملاحة الرئيسي العالمي، وقد قادت هذه الميزات في بداية الخمسينيات ، ميناء عدن ليكون في المرتبة الثانية عالميا بعد ميناء نيويورك مباشرة ، بالنظر إلى عدد السفن الواصلة بمعدل ٥٠ سفينة يوميا فميناء عدن لا يبعد سوى أربعة أميال بحرية فقط عن الطريق البحري الرئيسي فضلا عن الميزات المناخية التي تسمح له بالعمل محميا طوال أيام السنة.

سرعة التنقل

وعن ميزة العلاقة القوية بين الشحن الجوي والبحري، التي يوفرها ميناء عدن بموقعه المتوسط للكثير من المناطق المجاورة–بحسب الدراسات التي أعدها الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للمشروعات الصناعية والتعدينية بجمهورية مصر العربية – سهلت من استخدام الشحن الجوي بمجرد وصول البضائع كمجال أسرع للنقل في الدول التي لا يوجد لديها موانئ بحرية كما أن تكاليف الخدمات والنقل الرخيصة في المنطقة الحرة تستطيع من خلالها السفن المتجهة إلى أوروبا توفير ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة ملايين دولار سنويا.. وقالت" لذلك يبدو صحيحا القول مع كل هذه الميزات التنافسية التي يمنحها موقع عدن للمنطقة الحرة ، أنه لو وجدت بين كل منطقة حرة ومنطقة حرة ، منطقة حرة فلن تستطيع منافسة ميناء عدن".وفقا للدراسات ففيما تتنافس الشركات العالمية على مشروع منطقة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية بمساحة ١٤٠٠ هكتار، خصصت هيئة المناطق الحرة مساحة ٢٧٧٠ هكتاراً لإقامة ميناء خاص بالخامات والبضائع، في حين حددت مساحة تبلغ نحو ٩٢ هكتاراً لإقامة المركز التجاري الدولي الذي يشمل إنشاء معرضا دوليا ومراكز إدارية وتجارية، إضافة إلى ملحق لتوسيع الطاقة التخزينية الخاصة بالمركز.

نجاح

نجحت الحكومة في تصميمها على إظهار عدن لدى المجتمع الدولي كمنطقة تجارية حرة منافسة، وقد ضخت الحكومة خلال الخطة الخمسية ما يقارب ٧٥ مليار ريال لمواجهة نفقات مشاريع تطوير البنى التحتية في المنطقة التي خدمت بصورة رئيسية استثمارات القطاع الخاص في المناطق الصناعية والتخزينية والسياحية والشحن والتفريغ، كما إن جهود الإصلاحات التي بدأتها حكومات الوحدة في منتصف التسعينيات وخاصة في جانب التشريعات الاستثمارية ، أدت إلى زيادة الاستثمارات في المنطقة الحرة وخلق المزيد من فرص العمل في البلاد ككل ولمزيد من التسهيلات أمام المستثمرين ، فإن إعفاءات إضافية صدرت في نطاق المنطقة ، تصل إلى خمسة وعشرين سنة لتلك المشاريع التي تصدر أكثر من ٥٠ بالمائة من الإنتاج.

مخططات استثمارية

وفي فترة قريبة وضعت الحكومة مخططات استثمارية طموحة تعكس بصورة أفضل أهمية استغلال هذا المشروع الاقتصادي الاستراتيجي العملاق ، إذ تم تخطيط أربع مناطق جديدة ، ضمت منطقة للصناعات الثقيلة، ومنطقة لصناعة البتروكيماويات ، وميناء الخامات ومنطقة للصناعات التحويلية ، ومنطقة تخزينية ، ومدينة الإعلام ،وحديقة التكنولوجيا ، ومركز المعارض الدولي، وكذا محطة الكهرباء والمنطقة السياحية بطول ١١ كيلو متر مربع.

ويصل عمق ميناء الحاويات حاليا حوالي ١٦ مترا وبقناة ١٥ مترا ، في الوقت الذي تسعى فيه التوجهات الحكومية إلى إنشاء رصيف طوله ١٦٥٠ مترا ورفع طاقته الاستيعابية إلى مليون ونصف المليون حاوية في السنة مع انتهاء المراحل المتبقية للمشروع.

وحاليا توجد في المنطقة الحرة مصانع قيد التنفيذ للكيماويات ، والعطور ،والسجائر والفولاذ ، والسكر ، والفيبرجلاس والقوارب ، ومصانع لإعادة تكرير زيوت المحركات، فضلا عن الصناعات الخفيفة ومصانع مواد البناء التي بدأت في الإنتاج فعليا .

توسع

كما تتمتع المنطقة بوجود الأراضي الكافية للتوسع والتطوير حيث هناك مساحات واسعة من الأراضي المخصصة لتطوير مشاريع البنى الأساسية وإقامة المشاريع الاستثمارية الخاصة بالمنطقة الحرة عدن، ضمنها ٨٥ هكتاراً لمحطة الحاويات و١٥٥٠ هكتاراً للمنطقة الصناعية والتخزينية و ١٤ ألف هكتار لمشروع منطقة الصناعات الثقيلة و ٢٧٧٠ هكتاراً لمشروع الصناعات البتروكيماوية و ٦٠ هكتاراً لمشروع قرية الشحن الجوي بمطار عدن الدولي و ١١٤٥ هكتاراً لمشروع منتجع عدن السياحي فقم – رأس عمران و ٩٥ هكتاراً لتوسيع الطاقة التخزينية وإقامة مراكز تجارية دولية بموقع جبل حديد.

تسهيل

ووفقا للدراسات فإن وقوع مطار عدن الدولي بجانب ميناء الحاويات مباشرةً يساعد على تحقيق التكامل بين النقل البحري والنقل الجوي للبضائع وإعادة توزيعها إلى مختلف المناطق كون مطار عدن من المطارات المفتوحة النموذجية ويستقبل كل أنواع الطائرات ، كما تتسع مواقف الطائرات حاليا إلى ١٨ طائرة قبل التحديث، إضافة إلى هناجر صيانة الطائرات ومرافق وتسهيلات خدمية أخرى، كما يجري الإعداد لإقامة قرية الشحن الجوي بمطار عدن الدولي".

وتصل إجمالي مساحة المنطقة الحرة حوالي ٢٣ ألفا و ٥٠٠ هكتار تمتد حدودها الجغرافية ضمن ١٥ منطقة من محافظة عدن، بينما تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ستة مليارات دولار.

من أجل تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

توجهات حكومية لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كتب/ عبدالله الخولاني شايع

■،، أكدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن العمل جار لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهادف إلى توسيع دائرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومظلمات المجتمع المدني وتعزيز مبدأ الشفافية في شتى الجوانب المتعلقة ببيئة عمل القطاع الخاص وعلاقته مع الجهات الحكومية وكذا تعزيز دور القطاع الخاص في جهود تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال البنية التحتية والمشاركة في تقديم المقترحات والمعالجات للمشاكل التي تحد من نشاط الاستثمار الخاص.

وأوضحت الدراسة التي أعدها الأخ /السلامي صالح السلامي مدير إدارة الدراسات القطاعية بالوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بمكوناته الثلاثة يعد الترجمة العملية للتوجه الاقتصادي والسياسي الجديد في دور الحكومة في تعزيز دور القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية ومستوياتها. فتحرير الاقتصاد من هيمنة الدولة والتثبيت الاقتصادي الذي استهلت بها الحكومة اليمنية برنامجها كان شرطا ضروريا لتحسين الأداء الاقتصادي والتعبير عن التزام الدولة بتوجهها السياسي والاقتصادي المعلن. إذ أن مبدأ التحرير يضمن فك القيود المفروضة من جانب الدولة على مجال السوق في تحديد الأسعار والتجارة ودخول الشركات ومنشآت الأعمال المختلفة بحرية في الأنشطة الاقتصادية على أساس قواعد السوق وليس غيرها. إما التثبيت الاقتصادي فقد كان هدفه الرئيسي خفض التضخم واستقرار العملة الوطنية واحتواء الخلل في موازين الاقتصاد الكلي المحلي منها والخارجي. وهذا العنصران أمران حيويان وضروريان لكي ينخرط القطاع الخاص في البناء والتنمية. وعلى هذا الصعيد فقد حقق المكون الأول من برنامج الإصلاح الاقتصادي أهدافه بنجاح خلال الفترة ١٩٩٥–١٩٩٨م.

ووفقا للدراسة فقد اعتبرت الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ضمن أهم متطلبات وشروط تحقيق النمو الاقتصادي والتنمي، حيث أكدت هذه الوثيقة الاستراتيجية على ذلك بالقول " يتلازم تحقيق أهداف الرؤية وبشكل وثيق مع دور جديد للحكومة وللقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية. وتتبنى استراتيجية العمل المستقبلي على دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادية ، وهو ما يتطلب رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنافسية وإشراك وتمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تنفيذ العديد من المشاريع بما في ذلك مشاريع البنية التحتية من خلال تطبيق أنظمة (البناء/التشغيل/النقل) و (البناء/التشغيل/التملك) وغيرها.

وأوضح السلامي أن رؤية اليمن كانت على دراية تامة ووعي ناضج بأهمية وجود بيئة استثمارية ملائمة للقطاع الخاص ، حينما تحرت في ثنايا ذلك بالقول "وقبل دعوة الاستثمارات الأجنبية يجب إقناع اليمنيين أنفسهم بالاستثمار في بلادهم من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتهيئة البيئة الاستثمارية المواتية والخالية من البيروقراطية ومن الفساد ومن منازعات الأراضي ، مع ضمان إجراءات نزيهة وعادلة وسريعة للتقاضي ، وحماية أكيدة للحقوق والملكيات. وبعد ذلك لن نحتاج للترويج للاستثمار في بلادنا بل سنجد أن المغتربين والمهاجرين اليمنيين في كافة إرجاء المعمورة سيكونوا أول من يبادر إلى ضخ رؤوس أموالهم المقدرة بحوالي ٢٠–٣٠ مليار دولار للاستثمار في وطنه.